من عبارة الكافية المسند اى اللفظ الذى اسند الى اسمه عائد الى الباب
لوجوده فى ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة فخرج نحو يضرب بدون
فاعله وقائم فى كان زيد يضرب وابوه قائم بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية
وهو اى خبر باب كان كالخبر اى خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه وشرائطه
المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظى فى احد المعمولين
وهو قرينة ههنا لاختلاف اعرابهما بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما فلا
بد فى الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين الخبر وابن الحاجب
لما غفل عن الاستثناء فى خبر المبتداء ظن مخالفتهما فى هذا الحكم فقال
ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا والوجه ان يقول ويحذف كان
لامتناع حذف غيره فلما كان خبرا لخبر ففيه اى فى مثل هذا الكلام فى مجيئ
اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم وجوه نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى ان
كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضعفى علتى الاول
ونصبهما ورفعهما يفهمان من الاولين وجرهما بتقدير حرف الجر
ليس بقياس ويجب حذف كان كاما او اما انت بفتح الهمزة او كسرها
اى لان كنت تفسير المفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف
كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عما كان فادغم

واصل

واصل المكسورة ان كنت بلا لام فعمل به ما هو اسم باب ان معموله عائد الى
الباب المسند اليه نائب الفاعل فلا يرد نحو ابوه فى ان زيدا ابوه قائم
بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان بخلاف المبتداء الا الضرورة
الشعرية ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل
صريح المنصوب بلا التى لنفى الجنس غير التعبير لقلة النصب فى اسم لا بخلاف
ما سبق المسند اليه الموصول عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه فى لا غلام
رجل ابوه قائم يليها يقع بعد لا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به نحو لا عشرين
درهما لك احترز عن الضمير المجرور فلو كان مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده
فى ضمن المقيد مفردا وغير مضاف ولا مشبها به مع وجود الاولين بنى مشتملا على
علامة نصبه لتضمنه معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شئ نحو لا رجل
ولا غلامين لك ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور
فلو كان المسند اليه بعد لا مفصولا عنها نكرة او معرفة منفصلة وان كان
كل واحد منهما مفردا ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال والمراد
بالتكرير النوعى لا الشخصى فيحصل ست صور اربعة فى المفصول
واثنان فى المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد عرف مما تقدم
وكثر حذفه اى المسند اليه بعد لا فى مثل لا عليك اى لا بأس
المراد فيما وجد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1